A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مشكلات السلع

الدورة السادسة والسبعون

روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2024

التطورات في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

الموجز

تستعرض هذه الوثيقة التطورات الرئيسية في أسواق السلع الغذائية منذ منتصف عام 2022، وتنظر في أساسيات السوق للسلع الرئيسية، وتناقش المخاطر المحتملة التي ستؤثر على الأسواق العالمية في الأجل القريب. وتُستكمل المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالوثيقة CCP 24/INF/6 بشأن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية والوثيقة CCP 24/INF/7 التي تعرض أحدث موجز لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إمدادات الحبوب والطلب عليها.

ويُعتبر الوضع العام في أسواق السلع الزراعية الرئيسية مستقرًا نسبيًا مقارنة بأوائل أعوام 2020، لكنّ بعض السلع، لا سيما تلك التي يتسم الإنتاج فيها بالتركّز الجغرافي، قد شهدت زيادات في الأسعار. وعلى الرغم من التحسّن العام في أوضاع السوق، لا تزال النظم الزراعية والغذائية العالمية معرّضة للصدمات الناجمة عن الأحداث المناخية القصوى، والتوترات الجغرافية السياسية المتزايدة، والنكسات الاقتصادية، والتغيرات والتطورات السياساتية في الأسواق الأخرى، مما قد يؤدي إلى الإخلال بموازين العرض والطلب والتأثير على الأسعار العالمية والأمن الغذائي. ومن الضروري أن تتجنّب البلدان فرض قيود على الصادرات وغيرها من التدابير التي تخلّ بالتجارة، لأنها تؤدي عمومًا إلى زيادة تقلّبات الأسعار وأوجه عدم اليقين في الأسواق.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوةٌ إلى اســـتعراض المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتقديم ما تراه مناســـبًا من توجيهات. كما أن اللجنة مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:

- *النظر* في الإعراب عن تقديرها للدور الرائد الذي تضـطلع به المنظمة في تحسـين شـفافية الأسـواق واتخاذ قرارات مسـتنيرة، من خلال توفير بيانات ومعلومات محدّثة وموثوق بها وموضـوعية، وتقييمات وتوقعات السوق؛
- *والتأكيد* على أهمية شفافية الأسواق والطلب إلى المنظمة مواصلة عملها المتعلق بالمعلومات بشأن أسواق السلع وتعزيزه من أجل توجيه القرارات السياساتية وتعزيز تنسيق السياسات بين البلدان؛
- *والتأكيد* على أهمية إبقاء الأســواق الدولية للمنتجات الغذائية والزراعية مفتوحة والامتناع عن اســتخدام السـياسـات التي تخلّ بالتجارة والحواجز التجارية غير المبررة لتجنّب التأثيرات السـلبية على الأمن الغذائي العالمي؛
- وحثّ الحكومات على تزويد المنظمة ببيانات شـاملة وآنية عن أسـواق السـلع الزراعية والغذائية، لا سـيما عن التجارة والمخزونات.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: 52723 570 06 (39+)

أوّلًا– المقدمة

1- أدى تفشي جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020 والحرب التي اندلعت في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022 إلى زيادة حالة عدم اليقين والتقلّبات في أسواق السلع الغذائية العالمية. ومع ذلك، فقد استقر الوضع إلى حدّ كبير في معظم الأسواق. وفي الوقت الحالي، يبدو أنّ أساسيات السوق والتطورات في الأسواق ذات الصلة هي العوامل الرئيسية التي تكمن وراء تقلّبات الأسعار.

2- ووفقًا لإصدار يونيو/حزيران 2024 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي[1]، فإن الاقتصاد العالمي آخذ في الاستقرار، بعد عدة سنوات من الصدمات السلبية. ولكن، وكما يبرز التقرير، لا تزال التوقعات قاتمة. ومن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي ثابتًا عند نسبة 2.6 في المائة هذا العام، مع تباطؤ وتيرة التوسع في الاقتصادات التي تضمّ أكثر من 80 في المائة من سكان العالم. ومن المرتقب أن يشهد التضخم العالمي ارتفاعًا معتدلًا بوتيرة أبطأ مما كان متوقعًا، ليبلغ في المتوسط 3.5 في المائة في عام 2024. ومن المحتمل أن تظل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة وفي الاقتصادات النامية على السواء حذرة إزاء تيسير السياسة النقدية. وعلى هذا النحو، من المرجّح أن تستمر أسعار الفائدة الأعلى مما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19 لفترة طويلة.

3- وتأثرت أسعار المدخلات الزراعية أيضًا بجائحة كوفيد-19، لا سيما بالحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي منذ منتصف عام 2022، فإنّ تصاعد حدّة التوترات في الشرق الأدنى أدى إلى تفاقم حالة عدم اليقين وفرض ضغوطًا تصاعدية على الأسعار.

4- وتعتمد هذه الوثيقة إلى حدّ كبير على إصدار يونيو/حزيران من تقرير دراسة استشرافية للأغذية. وهي تُستكمل بالوثيقتين CCP 24/INF/6 وCCP 24/INF/7 اللتين تعرضان على التوالي أحدث مؤشر لمنظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية وأحدث موجز لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إمدادات الحبوب والطلب عليها.

ثانيًا– التطوّر العام لأسعار السلع الغذائية العالمية

5- شهدت الأسعار الدولية لمعظم السلع الزراعية ارتفاعًا مستمرًا منذ مايو/أيار 2020، مع بلوغ العديد منها مستويات قياسية في النصف الأول من عام 2022. وقد بلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس/آذار 2022، بمتوسط قدره 160.2 نقطة (بالقيمة الاسمية)، وهو ما يمثّل زيادة قدرها 34 في المائة مقارنة بالعام السابق. وبلغت الأسعار العالمية للحبوب والزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان ذروتها في النصف الأول من عام 2022، باستثناء السكر، الذي ارتفع سعره بشكل كبير لكنه لم يصل إلى مستويات الذروة التي كان قد بلغها في يناير/كانون الثاني 2011.

6- وبدأت الأسعار الدولية للسلع الغذائية في الانخفاض في منتصف عام 2022 واستمر هذا الاتجاه دون انقطاع حتى فبراير/شباط 2024. وأعقبته سلسلة من الزيادات الشهرية الطفيفة التي اتسمت مع ذلك بالثبات منذ مارس/آذار 2024. وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 120.4 نقطة في مايو/أيار 2024، بارتفاع بنسبة 0.9 في المائة عن المستوى الذي بلغه في أبريل/نيسان، إذ بلغت الزيادات في مؤشرات أسعار الحبوب ومنتجات الألبان حدًا أعلى

[1] https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/aa9feaf4-0331-467d-9f46-10b9a1aef5a9/content

بقليل من القدر اللازم لتعويض الانخفاضات في مؤشرات السكر والزيوت النباتية، في حين ظلّ مؤشر أسعار اللحوم دون تغيير تقريبًا. ولكن وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية للشهر الثالث على التوالي، فقد ظلّ منخفضًا بنسبة 3.4 في المائة مقارنة بقيمته في مايو/أيار 2023 وبنسبة 24.9 في المائة مقارنة بمستوى الذروة البالغ 160.2 نقطة الذي سُجّل في مارس/آذار 2022. وبشكل عام، فعلى الرغم من الزيادات الطفيفة في الأشهر الأخيرة، ظلّ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية عند المستويات التي بلغها في أوائل عام 2021.

الشكل 1: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، من يناير/كانون الثاني 1990 إلى مايو/أيار 2024 (100=16–2014)

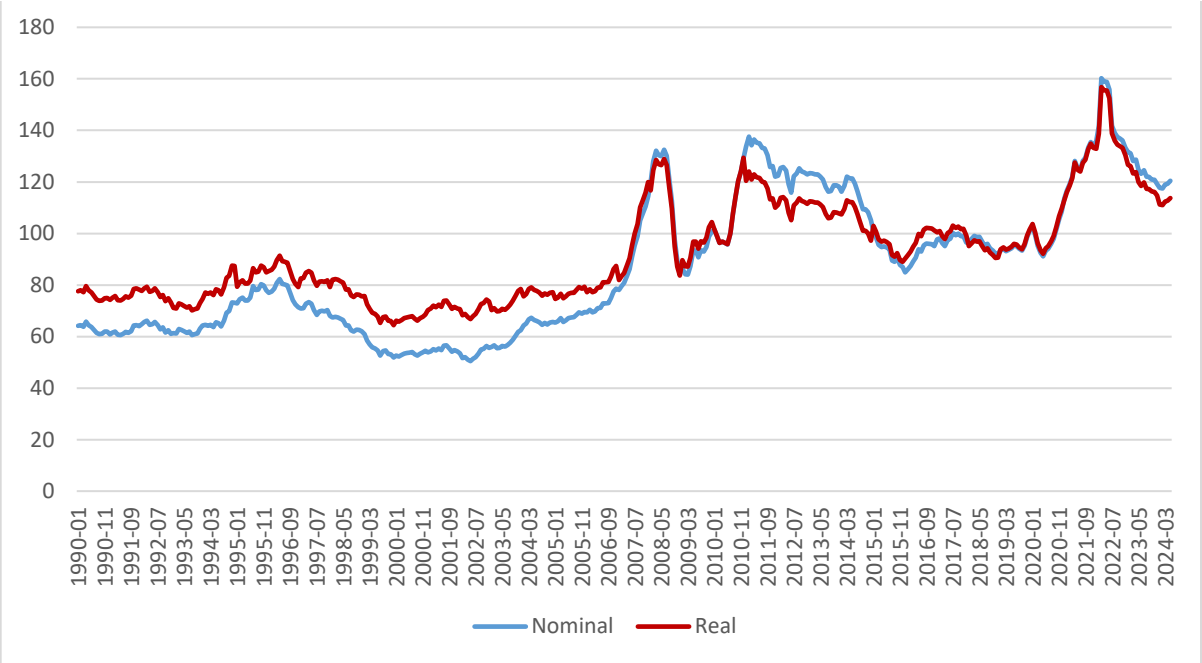

ثالثًا– التطوّرات في أسواق السلع الغذائية

ألف– الحبوب

7- ارتفع إجمالي إنتاج الحبوب في العالم إلى 2 847.4 ملايين طن في عام 2023، (بما في ذلك ما يعادله من الأرز المطحون)، مع زيادة سنوية في إنتاج جميع الحبوب الرئيسية. كما ارتفع إجمالي استخدام الحبوب في الموسم 2024/2023 ليصل إلى 2 835.9 ملايين طن، ويُعزى ذلك أساسًا إلى زيادة في استخدام كلٍّ من الحبوب الخشنة والقمح كعلف للحيوانات، يليه استخدام أكبر لغرض الاستهلاك الغذائي. وواصلت مخزونات الحبوب العالمية في نهاية الموسم انتعاشها المطرد في الموسم 2024/2023 بعد أن بلغت أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات في الموسم 2020/2019، لتصل إلى 884 مليون طن. وزادت التجارة الدولية في الحبوب في الموسم 2024/2023 لتبلغ مستوى قياسيًا قدره 487.4 ملايين طن.

8- وفي آواخر مايو/أيار 2024، أشارت أولى التوقعات الصادرة عن المنظمة للفترة 2025/2024 إلى وضع عالمي ملائم للعرض والطلب بشكل عام، حيث بلغ إجمالي الإنتاج 846 2 مليون طن، وهو ما يعادل تقريبًا المستوى القياسي الذي تحقق في الموسم 2024/2023. ومن بين الحبوب الرئيسية، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الذرة والقمح. وفي المقابل، من المرتقب أن يرتفع إنتاج كلٍ من الشعير والأرز والذرة الرفيعة. ومن المنتظر أن يرتفع إجمالي الاستخدام العالمي للحبوب في الموسم 2025/2024 بشكل طفيف ليصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 851 2 مليون طن.

9- ومن المتوقع أن تزيد مخزونات الحبوب العالمية بنسبة 1.5 في المائة (13.2 مليون طن) عن مستوياتها الافتتاحية لتبلغ مستوى قياسيًا قدره 897 مليون طن، مما يعكس توقعات بزيادة مخزونات الحبوب الخشنة (مع زيادات في مخزونات الذرة والشعير والذرة الرفيعة) والأرز. وفي المقابل، قد تنخفض مخزونات القمح العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ الموسم 2022/2021. ومع توقع زيادة الاستخدام في الموسم 2025/2024، من المرجح أن تظل نسبة المخزون إلى الاستخدام العالمي من الحبوب قريبة من مستواها المسجّل في الموسم 2024/2023، أي حوالي 30.9 في المائة. ومن المرتقب أن تنخفض التجارة العالمية في الحبوب بنسبة 1.3 في المائة عن مستواها المسجّل في الموسم 2024/2023 إلى 481 مليون طن في الموسم 2025/2024. ويشكِّل انخفاض توقعات تجارة الذرة السبب الكامن وراء معظم هذا الانخفاض المتوقع، إذ إن الانخفاضات الطفيفة في تجارة القمح والشعير ساهمت أيضًا في الانكماش، في حين من المتوقع أن تتعافى التجارة الدولية في الأرز.

10- وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب ذروته عند 173.5 نقطة في مايو/أيار 2022، في حين بلغت قيمته في مايو/أيار 2024 118.7 نقطة، بانخفاض قدره 31.6 في المائة عن الذروة التي بلغها في مايو/أيار 2022. وبين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024، انخفض مؤشر أسعار الحبوب بمقدار 12.5 نقطة. وبالنسبة إلى القمح على وجه الخصوص، يُعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى المنافسة القوية المستمرة بين المصدرين ووصول محاصيل جديدة إلى البلدان الواقعة في نصف الكرة الجنوبي. وبالمثل، فبالنسبة إلى الذرّة، أحدثت الإمدادات الوفيرة ضغوطًا أدّت إلى انخفاض الأسعار. وتغيّر مسار الاتجاهات في أبريل/نيسان بسبب مخاوف بشأن ظروف زراعة القمح غير المواتية لمحاصيل عام 2024، الأمر الذي قد يحدّ من المحاصيل في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية لعدة بلدان مصدرة رئيسية، بما في ذلك أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الأسود. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية لخدمات الشحن البحري في منطقة البحر الأسود إلى تفاقم الضغوط المؤديّة إلى ارتفاع الأسعار. كما ارتفعت أسعار تصدير الذرة بشكل يعكس المخاوف بشأن الإنتاج في الأرجنتين والبرازيل، فضلًا عن محدودية نشاط بيع المزارعين في أوكرانيا، في ظلّ تناقص الإمدادات موسميًا وطلب عالمي قوي. وأحدثت الآثار غير المباشرة الناشئة عن أسواق القمح أيضًا آثارًا على أسعار الذرة. وارتفعت أسعار الأرز الدولية بنحو 20 في المائة في عام 2023 بسبب المخاوف المتعلقة بتأثير ظاهرة النينيو على القيود المفروضة على الإنتاج والتصدير، فضلًا عن استمرار ارتفاع الطلب القوي على الواردات. وانخفضت أسعار الأرز الدولية في عام 2024 لكنها ظلت مرتفعة نسبيًا.

باء- البذور الزيتية

11- من المتوقع أن يتواصل ارتفاع الإنتاج العالمي من البذور الزيتية في الموسم 2024/2023 (أكتوبر/تشرين الأول - سبتمبر/أيلول) وأن يسجّل مستوى مرتفعًا جديدًا قدره 667.6 ملايين طن. وتعكس هذه الزيادة بشكل رئيسي توقعات بزيادة إنتاج فول الصويا وبذور عباد الشمس، وهو ما يعوِّض انخفاض إنتاج بذور اللفت والبذور الزيتية الأخرى. ويستند النمو المتوقع في إنتاج فول الصويا إلى توقعات الإنتاج المواتية في أمريكا الجنوبية، ويُعزى ذلك أساسًا إلى اتساع مساحات الأراضي المحصودة، مما يعوض انخفاض الإنتاج المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المرتقب أن يتعافى الإنتاج العالمي من بذور عباد الشمس من المستوى المنخفض الذي سُجِّل في الموسم السابق، بفضل الزيادة المستمرة في الإنتاج في الاتحاد الروسي وانتعاشه الجزئي في أوكرانيا في خضم تواصل الحرب. وفي المقابل، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من بذور اللفت عن المستوى القياسي الذي بلغه في الموسم 2023/2022، مما يعكس بشكل أساسي انخفاض الإنتاج في أستراليا وكندا بسبب ظروف الرطوبة غير المثالية.

12- وفي الموسم 2024/2023، من المنتظر أن يرتفع الإنتاج العالمي من الزيوت/الدهون ارتفاعًا طفيفًا في ظلّ ركود إنتاج زيت النخيل في البلدان المنتجة الرئيسية. ومن المتوقع أن يرتفع الاستخدام العالمي للزيوت/الدهون بنسبة 2.0 في المائة عن الموسم السابق، جراء الطلب المتزايد من قطاع الوقود الحيوي. ومع توقع أن يتجاوز الاستخدام العالمي الإنتاج، من المفترض أن تنخفض المخزونات العالمية المتبقية في نهاية الموسم من الزيوت/الدهون انخفاضًا طفيفًا. ويمكن أيضًا أن تتقلّص التجارة الدولية في الزيوت النباتية تقلصًا طفيفًا بسبب انخفاض الطلب على الواردات، لا سيما من آسيا. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من المساحيق الزيتية/كعكات العصر بنسبة 2.8 في المائة، وهو ما من شأنه أن يتجاوز الانتعاش المتوقع في الاستخدام العالمي بشكل يؤدي إلى زيادة تراكم المخزونات العالمية من المساحيق الزيتية. ومن المتوقع أيضًا أن تشهد التجارة الدولية في المساحيق الزيتية/كعكات العصر زيادة طفيفة، ومن المرجح أن تصل إلى رقم قياسي جديد بسبب زيادة الطلب على الأعلاف.

13- وفي ما يتعلق بالموسم المقبل 2025/2024، تُشير التوقعات الأولية إلى تواصل توسّع إنتاج البذور الزيتية والمنتجات المشتقة منها. ومن المتوقع أن يتجاوز النمو في العرض العالمي من المساحيق الزيتية/كعكات العصر زيادة معتدلة في الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة المخزونات بدرجة أكبر. وبالنسبة إلى الزيوت/الدهون، فإن نمو الإنتاج الذي من المحتمل أن يكون أقل نشاطًا، لا سيما في ضوء توقعات بركود إنتاج زيت النخيل، يمكن أن يُعوَّض بزيادة متواضعة متوقعة في الاستخدام، مما سيؤدي إلى انكماش في المخزونات العالمية من الزيوت النباتية في نهاية الموسم.

14- وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية ذروته عند 251.8 نقطة في مارس/آذار 2022. وفي مايو/أيار 2024، بلغ متوسطه 127.8 نقطة، أي بانخفاض قدره 49.3 في المائة عن مستوى الذروة. وارتفع المؤشر بحوالي 10.0 في المائة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأبريل/نيسان 2024، قبل أن ينخفض انخفاضًا طفيفًا في مايو/أيار. واختلفت التطورات باختلاف أنواع الزيوت، حيث عوّض ارتفاع الأسعار العالمية لزيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت بذور اللفت الانخفاض في عروض أسعار زيت فول الصويا. وفي ما يتعلق بزيت النخيل، أسفر الانخفاض الموسمي في الإنتاج في البلدان المنتجة الرئيسية خلال شهر فبراير/شباط، مقترنًا بما يقابله من انخفاض في المخزونات، عن ضغوط أدّت إلى ارتفاع الأسعار العالمية. ومن ناحية أخرى، أدت زيادة الإنتاج منذ مارس/آذار وضعف الطلب العالمي على الواردات لفترة طويلة إلى احتواء زيادات أخرى في الأسعار وأسهمت في الانخفاض المعتدل المسجّل

في مايو/أيار. وفي غضون ذلك، ارتفعت الأسعار العالمية لزيت عباد الشمس وزيت بذور اللفت جراء الطلب العالمي القوي على الواردات واحتمالات انخفاض الإمدادات في الموسم 2025/2024، تباعًا. وفي المقابل، عكس انخفاض أسعار زيت فول الصويا العالمية إلى حدّ كبير التوقعات بمحصول جيد لفول الصويا في أمريكا الجنوبية، على الرغم من أن الفيضانات غير المتوقعة في جنوب البرازيل قد حدّت من انخفاض الأسعار في مايو/أيار.

جيم– اللحوم

15- من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من اللحوم في عام 2024 بشكل طفيف إلى 371 مليون طن (معادل وزن الذبيحة). ومن المتوقع حدوث زيادات في الإنتاج في جميع الأقاليم باستثناء آسيا. ومن المرجح أن يعزى هذا التوسع المتوقع إلى لحوم الدواجن التي من المتوقع أن يزيد إنتاجها بمقدار 1.1 مليون طن، أو 0.8 في المائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 146 مليون طن. ويستند هذا التوسع إلى طلب المستهلكين القوي المتوقع على لحوم الدواجن بسبب أسعارها المعقولة نسبيًا، على الرغم من المخاطر المرتبطة بتفشي أنفلونزا الطيور وارتفاع التكاليف التشغيلية في البلدان المنتجة الرئيسية. ومن المرتقب أيضًا أن يرتفع الإنتاج العالمي من لحوم الأبقار والأغنام بشكل أكبر في عام 2024، مدعومًا بوفرة رؤوس الماشية الجاهزة للذبح؛ ولكن من المرجح أن تؤدي القوة الشرائية المحدودة للمستهلكين والارتفاع النسبي لأسعار لحوم الأبقار إلى الحد من الطلب والتأثير على آفاق نمو الإنتاج. وفي المقابل، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من لحوم الخنازير بنحو 1.2 مليون طن، أو 0.9 في المائة، مقارنة بعام 2023.

16- ويُتوقع أن تشهد التجارة العالمية في اللحوم ومنتجاتها انتعاشًا بعد عامين متتاليين من الانكماش. وسيعزى هذا الانتعاش بشكل أساسي إلى الطلب القوي المتوقع على الواردات في جميع الأقاليم، لا سيما في أمريكا الشمالية. ولكن هذه التوقعات الإيجابية يمكن أن تتأثر بالقيود التجارية الناشئة عن انتشار الأمراض الحيوانية والعوامل الجغرافية السياسية ومحدودية القوة الشرائية للمستهلكين.

17- ووفقًا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم، انخفضت الأسعار العالمية للحوم بنسبة 3.2 في المائة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، لكنها انتعشت منذ ذلك الحين، فزادت بنسبة 7.0 في المائة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2024. ولكن هذا المؤشر ظلّ أقل بنسبة 1.3 في المائة من قيمته المقابلة في العام السابق. ويعكس هذا الارتفاع ارتفاع أسعار لحوم الأبقار (9.6 في المائة)، ولحوم الخنازير (7.3 في المائة)، ولحوم الدواجن (4.8 في المائة)، في حين انخفضت أسعار لحوم الأغنام. وتُعزى الزيادة في الأسعار العالمية للحوم الأبقار بين شهري يناير/كانون الثاني ومايو/أيار بشكل رئيسي إلى الطلب القوي والمستمر من المستوردين الرئيسيين، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان في الشرق الأدنى، على الرغم من زيادة الإمدادات من عدد قليل من المصدرين الرئيسيين، وتحديدًا أستراليا والبرازيل. وارتفعت الأسعار العالمية للحوم الدواجن، مدعومة بالطلب العالمي القوي على لحوم الدواجن كمنتج ميسور التكلفة. وفي الوقت نفسه، واجهت نظم الإنتاج صعوبات مستمرة تُعزى بالأساس إلى تفشي مرض أنفلونزا الطيور الشديد العدوى في بعض البلدان المنتجة الرئيسية. وفي غضون ذلك، ارتفعت الأسعار العالمية للحوم الخنازير، مدفوعة بزيادة الطلب على الواردات وارتفاع المبيعات المحلية لتغطية احتياجات قطاع الخدمات الغذائية، وخاصة في الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، انخفضت الأسعار العالمية للحوم الأغنام، ويُعزى ذلك أساسًا إلى وفرة الإمدادات القابلة للتصدير في أوسيانيا، التي تعد أكبر مورد في العالم، حيث بلغت الإمدادات المتاحة من الذبائح أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات مع زيادة قطعان الأغنام والماعز.

دال– منتجات الألبان

18- من المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي من الحليب إلى ما يقرب من 979 مليون طن في عام 2024، أي بزيادة قدرها 1.4 في المائة عن عام 2023. ومن المتوقع أن يحدث قدر كبير من التوسع في آسيا، بقيادة الهند والصين وباكستان، وأن تدفعه بشكل أساسي الزيادة في عدد رؤوس الأبقار الحلوب والمساهمة المتزايدة من مزارع الألبان الكبيرة الحجم التي تتسم بالكفاءة وبارتفاع إنتاج الحليب. ويفترض النمو المتوقع في الإنتاج العالمي للحليب تأثيرًا عالميًا معتدلًا نسبيًا لظاهرة النينيا الجوية الناشئة، واستقرار أسعار شراء الحليب من المزارع، وانخفاض تكاليف العلف نسبيًا نتيجة لانخفاض أسعار الحبوب، وهي عوامل قد تؤدي كافةً إلى تحسين هوامش الربح في المناطق الرئيسية المنتجة للحليب. ومن المرجح أن تؤدي التحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي المعتدل المتوقع في بعض الأقاليم الرئيسية المنتجة للحليب، إلى الحدّ من طلب المستهلكين على منتجات الألبان، وبالتالي من النمو في إنتاج الحليب.

19- ومن المتوقع أن تصل التجارة العالمية في منتجات الألبان إلى 85.3 ملايين طن في عام 2024، أي بزيادة قدرها 0.8 في المائة عن العام السابق. ومن المرتقب أن تكون هذه الزيادات ملحوظة في المكسيك والفلبين والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر واليابان، وأن يدعمها انتعاش الطلب المدفوع جزئيًا بالارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للألبان وبزيادة الطلب من قطاع الخدمات الغذائية. ومن المتوقع أن تنخفض واردات الصين من الألبان بشكل طفيف، مما يعكس بشكل رئيسي ارتفاع الإمدادات المحلية. ومن المرجح أن توفر أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا والأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية معظم الزيادات المتوقعة في واردات منتجات الألبان، وذلك جراء الأسعار التنافسية والكميات الوفيرة المتاحة للتصدير.

20- وارتفعت الأسعار العالمية لمنتجات الألبان، وفقًا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان، بنسبة 10 في المائة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومايو/أيار 2024، مما زاد قيمة المؤشر بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بقيمته المقابلة في العام السابق. وفي الموسم بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2024، ارتفعت الأسعار العالمية للزبدة والجبن بشكل كبير، مما يعكس استقرار الطلب العالمي على الواردات، مقترنًا بتحسّن مبيعات التجزئة والخدمات الغذائية وتقلّص المخزونات إلى حد ما في أقاليم الإنتاج الرئيسية، لا سيما في أوروبا. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار مسحوق الحليب الكامل الدسم بشكل معتدل إذ ظلّت مشتريات كبار المستوردين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قوية على الرغم من تباطؤ وتيرة الواردات من الصين. وفي المقابل، انخفضت الأسعار العالمية لمسحوق الحليب المنزوع الدسم بسبب تباطؤ الطلب العالمي على الواردات.

هاء– السكر

21- تتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يصل الإنتاج العالمي للسكر في الموسم 2024/2023 (أكتوبر/تشرين الأول – سبتمبر/أيلول) إلى 179.4 ملايين طن، أي بزيادة طفيفة قدرها 0.5 ملايين طن، أو 0.3 في المائة، مقارنة بالموسم السابق. ومن المتوقع أن تعوّض المحاصيل المتميزة المتوقعة في البرازيل، التي تعدّ أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم، إلى جانب الانتعاش المتوقع في الصين والاتحاد الأوروبي، الانخفاضات المتوقعة في الهند وتايلند. ومن المتوقع أن يستمر الاستهلاك العالمي للسكر في الزيادة في الموسم 2024/2023، بزيادة قدرها 2.5 ملايين طن، أو 1.4 في المائة، مقارنة بالموسم 2023/2022. ومن المنتظر أن تمثل أفريقيا وآسيا معظم هذا النمو، إلى جانب الانتعاش

المتوقع في أوروبا بعد التراجع في الموسم السابق. وعلى الرغم من النمو المرتقب في الاستهلاك العالمي للسكر، فمن المفترض أن يؤدي التنقيح التصاعدي لتوقعات الإنتاج العالمي إلى فائض عالمي قدره 1.9 ملايين طن في الموسم 2024/2023.

22- ومن المتوقع أن تصل التجارة الدولية في السكر في الموسم 2024/2023 إلى 63.3 ملايين طن، بزيادة قدرها 1.0 في المائة مقارنة بالحجم المقدر للموسم 2023/2022. ونتج هذا التوسّع عن زيادة متوقعة في الإمدادات القابلة للتصدير في البرازيل، وهو ما يعوِّض الانخفاض المتوقع في الصادرات من الهند وتايلند. وفي ما يخصّ الواردات، من المتوقع أن تعوّض عمليات الشراء الأكبر من آسيا وأفريقيا الانخفاض الحاد المحتمل في أوروبا. وفي الصين، وهي أكبر مشترٍ دولي للسكر، من المتوقع رسميًا أن تزيد الواردات مقارنة بالعام الماضي، على الرغم من انتعاش الإنتاج المحلي. وفي المقابل، من المتوقع أن تنخفض واردات السكر من الاتحاد الأوروبي بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي بسبب ارتفاع الإنتاج المحلي.

23- ومن بين مؤشرات السلع التي يغطيها التحليل (الحبوب والزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان والسكر)، شهد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر أهم التغيرات، التي أثرت عموما على الاتجاه العام لمؤشر المنظمة لأسعار الأغذية. وبعد أن بلغ مؤشر أسعار السكر أعلى مستوى له منذ 12 عامًا عند 162.7 نقطة في سبتمبر/أيلول 2023 بسبب المخاوف المتعلقة بتقلّص توقعات العرض العالمي في الموسم 2024/2023، انخفض مؤشر أسعار السكر بشكل عام في الأشهر التالية، بمعدّل 117.1 نقطة في مايو/أيار 2024، وهو أدنى مستوى له منذ يناير/كانون الثاني 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التحسّن العام في التوقعات بشأن العرض العالمي، والذي يعزى إلى حد كبير إلى وتيرة الإنتاج القوية في البرازيل والإنتاج الأكبر من المتوقع في الهند وتايلند. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الضعف العام للريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية الموسم إلى زيادة حجم صادرات البلاد وأسهم في انخفاض الأسعار العالمية للسكر.

رابعًا- التطوّرات في أسواق السلع الأخرى

24- في حين تواصلت حالة الهدوء النسبي في الأسواق العالمية للسلع الغذائية حتى الآن في عام 2024، فقد شهدت أسواق بعض السلع الأخرى اتجاهات مختلفة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الزيادة السريعة في الأسعار الدولية للكاكاو والبنّ بسبب القيود المفروضة على العرض واستمرار الطلب العالمي القوي. وتتقاسم هاتان السلعتان الخصائص المشتركة التالية: فهما من منتجات الأشجار المعمّرة، وليس لهما بدائل، ويتركز إنتاجهما نسبيًا في عدد قليل من البلدان. وارتفعت أيضًا الأسعار العالمية للشاي في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، لتصل في مايو/ أيار إلى أعلى مستوى لها على امتداد الأشهر الإثني عشر السابقة.

واو- الكاكاو

25- ارتفعت الأسعار العالمية للكاكاو بشكل مطرد طوال عام 2023 ثم ارتفعت في عام 2024، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 9.7 دولارات أمريكية للكيلوغرام الواحد في أبريل/نيسان 2024 (الشكل 2). وانخفضت الأسعار في مايو/أيار 2024، لكنها ظلّت أعلى بأكثر من 150 في المائة من المستويات التي بلغتها قبل عام، وأعلى بثلاث مرات تقريبًا من المتوسط التي بلغته على مدى السنوات العشر الماضية والبالغ 2.6 دولارات أمريكية للكيلوغرام الواحد.

26- وفي عام 2023، نتجت الزيادة في الأسعار العالمية للكاكاو بشكل رئيسي عن انخفاض الإمدادات المتاحة للتصدير في سياق الطلب العالمي القوي. وفي عام 2024، كان الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للكاكاو مدفوعًا بالانخفاض الحاد في الإنتاج في كوت ديفوار وغانا، اللذين يمثلان معًا أكثر من 50 في المائة من الإنتاج العالمي لحبوب الكاكاو. ويُعزى انكماش الإنتاج إلى الظروف الجوية الجافة بالإضافة إلى انتشار فيروس تورّم براعم الكاكاو. وقد ساهم تحسّن هطول الأمطار في مايو/أيار 2024 في مناطق إنتاج الكاكاو الرئيسية في كوت ديفوار وغانا في التخفيف من المخاوف بشأن آفاق الإنتاج للفترة المتبقية من الموسم وكذلك المحاصيل الرئيسية للموسم المقبل.

الشكل 2: الأسعار العالمية للكاكاو (بالدولار الأمريكي/ للكيلوغرام الواحد)

المصدر: المنظمة الدولية للكاكاو (ICCO)

زاي- البنّ

27- ارتفعت الأسعار العالمية للبنّ، وفقًا لمؤشر السعر المركّب الصادر عن منظمة البن الدولية (ICO)، بشكل حاد في من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى أبريل/نيسان 2024، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 13 عامًا، وهو 4.8 دولارات أمريكية للكيلوغرام الواحد. وانخفضت الأسعار في مايو/أيار 2024، لكنّها ظلت أعلى بنسبة 18.7 في المائة من مستوياتها قبل عام وأعلى بنسبة 53.4 في المائة من المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية والبالغ 3.0 دولارات أمريكية للكيلوغرام الواحد.

28- ويعكس ارتفاع الأسعار بشكل رئيسي المخاوف المستمرة بشأن الإمدادات من المنتجين الرئيسيين للبنّ من صنف Robusta، إندونيسيا وفييت نام اللتين تضررتا من الظروف الجوية الجافة. ففي فييت نام، من المتوقع أن ينخفض إنتاج البنّ في الموسم 2024/2023 (أكتوبر/ تشرين الأول – سبتمبر/ أيلول) بنسبة 20 في المائة مقارنة بالموسم 2023/2022 بسبب امتداد الجفاف لفترة طويلة. وأسهمت المخاوف بشأن التأثير المحتمل للجفاف على الموسم

2025/2024 أيضًا في ارتفاع الأسعار. وبالمثل، في إندونيسيا، من المتوقع أن ينخفض إنتاج البنّ في الموسم 2024/2023 بنسبة 16.5 في المائة. ومن ناحية أخرى، في البرازيل التي تُعدّ أكبر منتج ومصدّر للبنّ في العالم، و80 في المائة منه من صنف أرابيكا Arabica، كانت توقعات الإنتاج للموسم 2025/2024 إيجابية على الرغم من بعض المخاوف بشأن تأثير الظروف الجوية الجافة في مناطق الإنتاج الرئيسية. ويعكس انخفاض الأسعار العالمية للبنّ بنسبة 4 في المائة تقريبًا على أساس شهري في مايو/أيار 2024 بشكل أساسي تحسّنًا في هطول الأمطار في فييت نام، مما خفّف من المخاوف المتعلقة بتوقعات الإنتاج في البلاد خلال الموسم 2025/2024، المقترنة بضغط الحصاد والصادرات الكبيرة من البرازيل.

الشكل 3: الأسعار العالمية للبنّ، مؤشر السعر المركّب الصادر عن المنظمة الدولية للبنّ (بالدولار الأمريكي/ للكيلوغرام الواحد)

المصدر: المنظمة الدولية للبنّ (ICO)

حاء– الشاي

29- بلغ متوسط الأسعار العالمية للشاي، وفقًا لمؤشر السعر المركّب للشاي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وهو مؤشر متوسط الأسعار المرجح للشاي الأسود، الذي يشمل كلًا من مسحوق الشاي الأسود (CTC) والشاي الأسود التقليدي، 2.65 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد على مدى العقد الماضي، مع اتجاه نحو نمو الإنتاج بقدر يتجاوز الاستهلاك في الأسواق العالمية. وبعد أن سجّل مؤشر السعر المركب للشاي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة زيادة بنسبة 14.5 في المائة في عام 2022، انخفض بنسبة 9 في المائة في عام 2023 ليصل 2.54 دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد، جراء زيادة الإمدادات المتاحة والطلب المعتدل، فضلًا عن نقص في أنواع الشاي العالية الجودة. وأسهم تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي أيضًا في تراجع الطلب على الشاي.

الشكل 4: مؤشر السعر المركّب للشاي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة

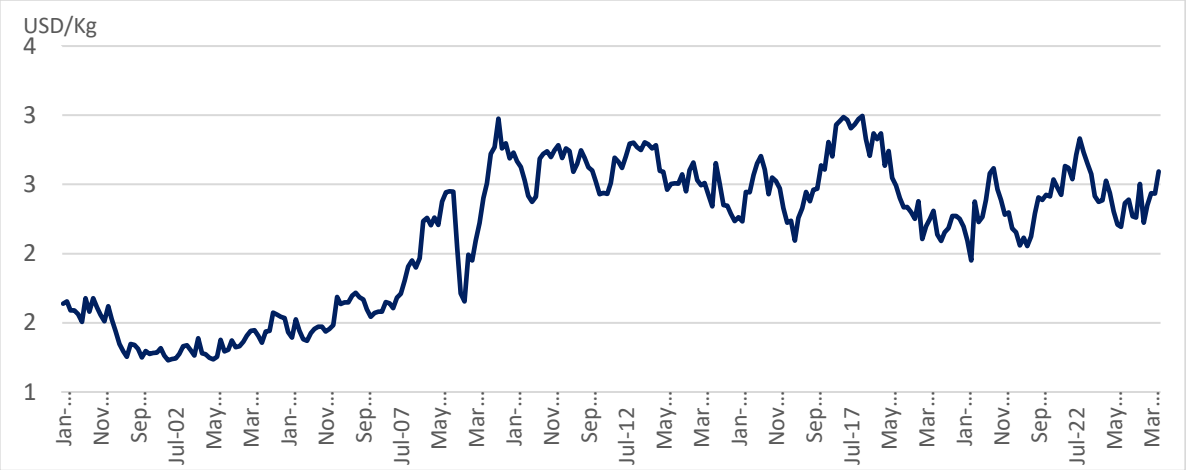

30- ارتفعت أسعار الشاي في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، لتصل إلى أعلى مستوى لها في مايو/أيار، عندما بلغ متوسطها 2.79 دولارًا أمريكيًا للكيلوغرام الواحد، أي بزيادة قدرها 12 في المائة عن مستوياتها المقابلة في العام السابق. وقد أدى انخفاض الإمدادات المتاحة بسبب الجفاف الشديد في بعض البلدان الرئيسية المنتجة للشاي وتعطل خدمات الشحن البحري في منطقة البحر الأحمر إلى ارتفاع عروض أسعار الشاي العالمية هذا العام.

خامسًا- التحديات والتهديدات التي تواجه أسواق السلع العالمية

ألف- اضطرابات الشحن البحري

31- يتمّ ما يزيد عن 80 في المائة من التجارة العالمية في الحبوب والبذور الزيتية عبر الطرق البحرية. وكما ذُكر سابقًا، فبينما لا تزال الأسواق العالمية للسلع الغذائية هادئة نسبيًا مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، تؤدي القيود الناجمة عن انخفاض مستويات المياه في قناة بنما والاضطرابات في البحر الأحمر إلى تغيير المشهد التجاري. وأسفرت القيود والاضطرابات المتعلقة بالشحن البحري عن إطالة مسافات نقل البضائع وزيادة تكاليف التجارة، بما في ذلك تكاليف التأمين، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويمكن أن تتزايد هجمات القرصنة أيضًا على طول الطرق التي تم تحويل مسارها.

32- وأدّى انخفاض مستويات المياه، الناجم عن الجفاف الشديد والمتفاقم بسبب ظاهرة النينيو الجوية، إلى الحدّ من حجم السفن العابرة لأهْوِسة قناة بنما وعددها. وتمت التخفيضات لأوّل مرة في يونيو/حزيران 2023؛ وفي يناير/كانون الثاني 2024، بلغت حوالي 40 في المائة تقريبًا من الأحجام مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى إطالة مدة انتظار السفن وتحويل وجهتها. وبدأ الوضع يعود إلى حالته الطبيعية منذ ذلك الحين، ومن المتوقع أن يمر ما يصل إلى 32 سفينة عبر قناة بنما يوميًا بدءًا من يونيو/حزيران 2024، مقارنة بما يتراوح بين 35 و38 سفينة في الظروف العادية.

33- ويُؤمّن ممر البحر الأحمر صادرات الحبوب والبذور الزيتية من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى آسيا وشرق أفريقيا. وبالمثل، يتم نقل الأرز وسلع غذائية أخرى غربًا انطلاقًا من آسيا. وتمر تجارة الأسمدة، بما في ذلك البوتاس، من الاتحاد الروسي إلى آسيا عبر البحر الأحمر. وردًا على سلسلة الهجمات، قام عدد من شركات الشحن البحري بتغيير مسار حركة الملاحة البحرية عبر "رأس الرجاء الصالح". وتُشير التقارير إلى أنّ تغيير مسار ناقلات البضائع السائبة التي تحمل شحنات الحبوب من أوروبا إلى آسيا سيضيف ما بين 10 إلى 15 يومًا إلى مدة الرحلة وحوالي 10 دولارات أمريكية للطنّ الواحد إلى تكاليف الشحن البحري.

34- وقد أسفرت الاضطرابات التي أدّت إلى قطع مسافات أطول عن زيادة تكلفة الشحن البحري. وبلغت تكلفة النقل السائب، وفقًا لمؤشر البلطيق للبضائع الجافة، حوالي 000 2 نقطة في منتصف يونيو/حزيران 2024، قياسًا إلى 300 3 نقطة في ديسمبر/كانون الأول 2023 في ذروة الهجمات، ولكنها أقل من 500 5 نقطة التي تمّ تسجيلها في أكتوبر/تشرين الأول 2021 (وهو أعلى مستوى لها منذ 13 عامًا). وفي حين أن الزيادات في تكاليف الشحن قد يتم استيعابها جزئيًا من قبل المصدرين، فإنها تنتقل أيضًا إلى المزارعين. وقد يؤثر انخفاض أسعار المنتجين بشكل أكبر على قرارات الإنتاج في المواسم الزراعية القادمة.

35- وفرضت الاضطرابات في عدة ممرات مائية داخلية، وإن لم تحظ باهتمام عام إلى حد ما، تحديات بالنسبة إلى خدمات النقل والخدمات اللوجستية في البلدان الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية، بما في ذلك نهر الراين في ألمانيا، ونهر المسيسيبي في الولايات المتحدة الأمريكية، ونهر تاباجوس في البرازيل. وتهدد الأحداث المناخية القصوى، مثل الفيضانات التي شهدتها البرازيل في مايو/أيار 2024، البنية التحتية لخدمات النقل.

باء- المخاطر المتعلقة بالمناخ

36- تُمثّل الأحداث المناخية خطرًا كبيرًا على أسواق السلع الزراعية. وبعد أن بلغت درجات الحرارة العالمية أرقامًا قياسية هذا العام، في مايو/أيار 2024، تنتهي ظاهرة النينيو الجوية القوية. ومن المتوقع عودة ظاهرة النينيا الجوية مع تواصل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة على الصعيد العالمي.[2] وإذا حدثت ظاهرة النينيا الجوية، فمن المرجح أن يكون هناك هطول أمطار بمعدل أقل من المتوسط في شرق أفريقيا، ووسط وجنوب آسيا، وجنوب أمريكا الجنوبية، وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وشمال المكسيك، والجزء الشرقي من شرق آسيا. وفي المقابل، يمكن أن تشهد أجزاء من جنوب شرق آسيا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى وشمال أمريكا الجنوبية هطول أمطار بمعدّل فوق المتوسط.

37- ومن المرجح أن تكون درجات الحرارة القصوى عاملًا، لا سيما بالنسبة إلى الأقاليم التي يحتمل أن تشهد ظروفًا أكثر جفافًا من المتوسط، نظرًا إلى أنّ درجات الحرارة القصوى قد تؤدي إلى تفاقم الإجهاد الناجم عن الجفاف. وكان العام الماضي الأكثر حرًا على الإطلاق بسبب تأثيرات ظاهرة النينيو الجوية القوية واستمرار تغير المناخ. وبينما تؤدي أحداث النينيا الجوية عمومًا إلى انخفاض درجات الحرارة العالمية، فمن غير المرجح أن يتغير الوضع بشكل كبير في عام 2024.

[2] https://www.amis-outlook.org/fileadmin/useupload/amis/docs/Market_monitor/AMIS_Market_Monitor_Issue_118.pdf

38- ويمكن أن تؤثر أنماط الحرارة وهطول الأمطار على نمو المحاصيل، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مدمرة بشكل خاص على المحاصيل المزروعة في مناطق جغرافية محدودة. وتؤثر الأحداث المناخية أيضًا على انتشار الآفات والأمراض، بما في ذلك في المناطق التي لم تكن متأثرة بها سابقًا، مع احتمال حدوث آثار مدمرة على الإنتاج. وبالمثل، فإنّ توافر المياه في طرق النقل الرئيسية التي تعتمد على المياه العذبة قد يحدّ من جدوى طرق الشحن البحري.

جيم- المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الكلي

39- يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على الأسواق الزراعية العالمية وأسعارها. وأبرز البنك الدولي في إصدار يونيو/حزيران 2024 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية[3] أنّ النمو العالمي من المتوقع أن يظلّ عند نسبة 2.6 في المائة في عام 2024، قبل أن يرتفع قليلًا إلى نسبة 2.7 في المائة في الموسم 2025-2026. ولكن وعلى الرغم من تحسّن التوقعات في الأجل القريب، فإنّ النمو في الموسم 2024-2025 سيكون أقل من المتوسط المسجّل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في حوالي 60 في المائة من اقتصادات العالم، والتي تمثل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الناتج المحلي والسكان على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي، ولكن بوتيرة أبطأ من المتوقع، ليبلغ متوسطه 3.5 في المائة في عام 2024.

40- وفي ظلّ استمرار التضخم، من المتوقع أن يتواصل ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول حيث لا تزال البنوك المركزية حذرة بشأن تخفيف السياسة النقدية. وعلى الرغم من أنّ انخفاض أسعار المواد الغذائية يمثل خبرًا سارًا بالنسبة إلى المستوردين والمشترين الصافيين، فإنّ البيئة الحالية التي تتسم بتواصل ارتفاع أسعار الفائدة تؤثر على مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي، حتى بالنسبة إلى المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى التسهيلات الائتمانية. ونظرًا إلى التوترات الجغرافية السياسية الحالية، وتشتت المعاملات التجارية والأحداث المناخية القصوى، فإنّ الاستثمار في تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود ضرورة ملحّة.

41- ويمكن أن تؤثر التوترات الجغرافية السياسية تأثيرًا كبيرًا على أسواق السلع، لا سيما أسواق الطاقة والمنتجات الزراعية. ومن خلال زيادة حالة عدم اليقين في جانب العرض، تتأثر مستويات الأسعار وتقلّباتها، مما قد يؤدي إلى استجابات تُقيّد التجارة. وحتى الآن، ظلت التعديلات في أسواق الطاقة محدودة نسبيًا، على الرغم من أنّ المخاطر، لا سيما تلك المرتبطة بالوضع في الشرق الأدنى، لا تزال قائمة.

دال- القيود المتعلقة بالصادرات

42- تشكّل القيود المفروضة على الصادرات عقبة رئيسية تحول دون التدفق الحرّ للبضائع والتشغيل السلس لسلاسل التوريد. وقد ثبت أنها غير فعّالة إلى حدّ كبير وأنّ تأثيرها قد يكون سلبيًا على الأمن الغذائي للشركاء التجاريين. كما ثبت أن الآثار الاقتصادية للقيود المفروضة على الصادرات سلبية إلى حد كبير. وعلى الرغم من أنّها قد تكون فعالة في تحقيق الهدف القصير الأجل المتمثل في إبقاء الأسعار المحلية في المتناول، فإنها ترفع الأسعار بالنسبة للمستوردين والمستهلكين الأجانب عن طريق تحويل المنتجات من قنوات التصدير إلى الأسواق المحلية، مع زيادة عدم اليقين العالمي والتأثير سلبًا على الاستثمارات في الإنتاج وفي اعتماد تكنولوجيات جديدة والابتكار.

[3] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/f43fb9163f5e4704740c30b614a9ad59-0050012024/related/GEP-June-2024-Chapter-1-Highlights.pdf

43- وخلال الأزمة العالمية لأسعار الأغذية في الفترة 2007-2008، اختلفت القيود والضرائب على الصادرات بين البلدان في مدى فعاليتها في الحيلولة دون ارتفاع الأسعار المحلية، وفي بعض الحالات، لم يكن لها سوى تأثيرات طفيفة نسبيًا. وكانت للقيود المفروضة على الصادرات من قِبل كبار مصدّري الأغذية آثار قوية مزعزعة للاستقرار في الأسواق الزراعية العالمية. ومع تزايد عدد البلدان التي اقتدت بهذه التدابير، تفاقمت التقلّبات وتضخمت الزيادات في الأسعار. وقد أثبتت القيود المفروضة على الصادرات أنها تلحق ضررًا بالغًا بالبلدان الثالثة، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الاستيراد، وبالجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية لشراء الإمدادات، على الرغم من الإعفاءات والاستثناءات المخصصة المختلفة التي وُضعت للتخفيف من الآثار السلبية.

44- وبينما لم يلجأ سوى عدد محدود من البلدان إلى مثل هذه التدابير خلال جائحة كوفيد-19، أدى تأثير الحرب في أوكرانيا على الأسواق الغذائية والزراعية والمخاوف بشأن الظروف الجوية المرتبطة بالإنتاج إلى فرض المزيد من القيود على الصادرات مقارنة بالأزمة العالمية لأسعار الأغذية في الفترة 2007-2008.[4]

45- وبالنظر إلى مدى خطورة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، ومن أجل ضمان حسن سير أسواق السلع وسلاسل التوريد، فمن الضروري أن تمتنع البلدان عن استخدام القيود على الصادرات الغذائية التي قد تؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين والتقلّبات في الأسواق العالمية. وشدّد مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة المنعقدة في يونيو/حزيران 2024، "على أهمية إبقاء التجارة بالمدخلات والمنتجات الغذائية والزراعية مفتوحة لتجنّب التأثيرات السلبية على الأمن الغذائي العالمي، بموازاة منع التشوّهات التجارية والحواجز التجارية التي لا مبرّر لها في هذا الصدد".

هاء- النزاعات والحروب

46- يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب في كثير من الأحيان إلى آثار كبيرة تحدث اضطرابات في أسواق السلع الزراعية العالمية والتجارة في المنتجات الزراعية. وتنشأ هذه الآثار عن عدة عوامل، بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية والأصول، ونزوح السكان وفقدان اليد العاملة، وفرض حواجز تجارية. ويمكن للنزاعات التي تشمل على وجه الخصوص البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية أن تتمخض عن اضطرابات تطال سلاسل التوريد وأن تتسبب في انخفاض الإمدادات المتاحة عالميًا، وارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة تقلّب الأسعار.

47- فعلى سبيل المثال، أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر فبراير/شباط 2022 إلى اضطرابات فورية في الأسواق والتجارة العالمية، من خلال التأثير على الطاقة الإنتاجية والخدمات اللوجستية التجارية وطرق النقل، مع ما يترتب عن ذلك من آثار عالمية محتملة نظرًا إلى أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي على السواء كمنتجين ومصدرين رئيسيين للسلع الغذائية الزراعية في العالم. وطرحت الحرب مخاطر متعددة على الأسواق الغذائية والزراعية العالمية، بما يشمل المخاطر على التجارة والخدمات اللوجستية والإنتاج والأسعار والطاقة. وكانت هذه المخاطر أكثر بروزًا في عام 2022.

48- وبالإضافة إلى الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق، أسفر النزاع والأعمال العدائية في قطاع غزة منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن زيادة حدة التوترات في منطقة البحر الأحمر مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب إقليمية وعالمية واسعة النطاق. إذ يؤمّن ممر البحر الأحمر صادرات الحبوب والبذور الزيتية من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى آسيا وشرق أفريقيا. وبالمثل، يتم نقل الأرز وسلع غذائية أخرى غربًا انطلاقًا من آسيا. وتمر تجارة الأسمدة، بما في ذلك البوتاس،

[4] https://www.foodsecurityportal.org/tools/COVID-19-food-trade-policy-tracker

من الاتحاد الروسي إلى آسيا عبر البحر الأحمر. وردًا على سلسلة الهجمات، قام عدد من شركات الشحن البحري بتغيير مسار حركة الملاحة البحرية عبر "رأس الرجاء الصالح". وتُشير التقارير إلى أنّ تغيير مسار ناقلات البضائع السائبة التي تحمل شحنات الحبوب من أوروبا إلى آسيا سيضيف ما بين 10 إلى 15 يومًا إلى مدة الرحلة وحوالي 10 دولارات أمريكية للطنّ الواحد إلى تكاليف الشحن البحري. وعلاوةً على ذلك، واجهت بلدان المنطقة اضطرابات في الشحن البحري، حيث كانت الحيوانات الحية والبضائع القابلة للتلف الأكثر تضررًا.